

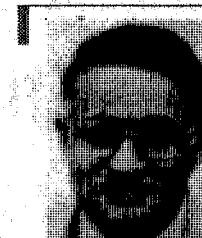
سياسات الدول الصناعية الغربية لا تؤيد قيام صناعة وطنية قوية في مصر

خلص عبد الرحمن رحمة الله الذى شهد له العالم ولم يعرف المصريون قدره.

حينما تولى وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية كانت اتفاقية تحديد الصناعة قد تم توقيعها وإقرارها من مجلس الشعب ولا أدرى من الذي أعطاها هذا المسمى!! اتصلت باليونيدو بفيينا طالباً منهم إيفاد خبير عاصر اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي فرشحوا سليم الشلاطلى الذى كان يرأس مكتب تحديد الصناعة بتونس وحضر للقاءى وكتب أعرف أن الصناعة فى مصر أكثر اتساعاً وحجماً من الصناعة فى تونس، قال لي إن برنامج تحديد الصناعة هناك ينبع ١٠٠% وإن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي يقتصر على توفير أموال ومتطلبات لصندوق الضمان الاجتماعى لمصرفها على العمال الذين ستنظر المصنوع إلى الاستفادة منهم وأموال أخرى مقابل النفس فى إيرادات الجمارك المساهمة الأوروبية وجهت إلى الصحة والتعليم ولم توجه إلى صندوق التحديد حتى لا يتدخل الاتحاد الأوروبي فى سياسات التحديد واختيار من يديرها وطبقها وحتى تظل السياسات سياسات وطنية بالكامل بلا تدخل من الاتحاد الأوروبي.

الجهة المنوط بها رعاية الصناعة الوطنية.

لقد قال لي سفير دولة فرنسية عقب أن توليت وزارة الصناعة بفترة قصيرة: إننى لا ألاحظ أن خطابكم السياسي هذه الأيام يتحدث عن التنمية التكنولوجية كثيراً، ما لكم أنت وصالح التكنولوجيا أن لديكم بطاللة كبيرة وأنتم تحتاجون إلى ووش ومعلم صغير، لم أعلم، كما كثيرون من الدول النامية نسباً إلى منظمة التنمية الصناعية الناتجة للأمم المتحدة «اليونيدو» كجهة محايدة وظيفتها مساعدة الدول النامية بالاتفاق على برامج تنمية لتطوير الصناعة وتوفير خبراء ومعلومات وتبادل المعلومات بين الدول النامية ومحمد اجتماعات بين الخبراء واجتماعات أخرى للتعاون مع شركات الدول المتقدمة بغرض تعزيز شروط التعاقد على عقود التكنولوجيا وعلى السماح للدول النامية بتصنيع الصناعات الناظرة للتكنولوجيا واستمر الحال على ذلك منذ استئناف إلى التسعينيات حين ثورت الدول الصناعية عدم تخصيص أموال لليونيدو من ميزانية الأمم المتحدة وكان هذا سبباً في انحسار دور هذه المؤسسة الهمة التي يرجع الفضل في قيامها ونموها ونجاحها إلى مساعدة وزارة الصناعة المصرية لأنها



د. مصطفى الرفاعى

المخصصة لمصر نستخدمها في تكوين الكوادر والبناء المؤسسي لخدمة تطوير الصناعة، فاعتذر قائلاً: إننى أتفهم سياسات الولايات المتحدة التى يحددها الكونجرس وسياستنا هي خصخصة القطاع العام وعودة ملكية الشركات التي أممتها الحكومة المصرية إلى أصحابها الأصليين، وانتشرت شركة مملوكة للدولة ولم يقنع بقولي أننا نخضع لقانون الاستثمار ونعتبر من الناحية الشانونية قطاعاً خاصاً، وحيثما توليت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية في عام ١٩٩٩، دعوت رئيسة المunion الأمريكية لزيارة

حينما كتبت رئيساً لشركة إنبي كانت البداية صعبة لأن الشركة لم تكن لديها الوارد المالية الازمة للاتفاق على تكوين الكوادر والبناء المؤسسي، دعوت رئيسة المunion الأمريكية لزيارة الشركة واستعرضتنا له ما لدنا من قدرات فنية وصفوة شباب المهندسين وأهداف مميزة لتنمية القدرات التكنولوجية في مجال تصميم وتنفيذ المشروعات البترولية، وكانت العلاقات مع الولايات المتحدة في ذلك الوقت «١٩٨١» متميزة للغاية، وعلى المستوى الشخصى شعر بالفخر في التعامل معى لأننى درست وعملت بالولايات المتحدة لفترة عشر سنوات طلبت منه أن